الناس أعني الاعراب في الحوال الثلاثة والبناء في الأحوال الثلاثة والاعراب في الرفع والبناء في الجر والنصب. وقد نص الكسائي على الإعراب في الأحوال الثلاثة.

ثم قال: ومنهم من ينونه في الأحوال الثلاثة وهو قليل في كلامهم قال، فاما إذا كان ظرفا فهو بغير تنوين في اللفظ لم يختلف في ذلك فإذا ادخلت الألف واللام أو أضفت جرى بوجوه الإعراب وكذلك أن نكرته ولم يحك أحد البناء في النصب والاعراب في الرفع والجر فيجعل كلام سيبويه على ما حكى[1].

بـاب الأحيـان:

أوضح ابن خروف أولاً أن سيبويه فصل هذا الباب عن الذي سبقه «باب الأسماء المبهمة غير المتمكنة» لأن الأحيان فيه متمكنة.

وأما قول سيبويه واما ضحوة وعشية[2] فلا يكونان إلا نكرتين على كل حال، أي لا تكونان إلا منونتين وان وقعتا على وقت بعينه، وقد تقدم في

---

(1) مرت بنا أحكام مذ ومنذ مفصلة، ولم يبق إلا حكمان من أحكامهما نود الإشارة إليهما **الأول**: جواز وقوع المصدر بعدهما نحو ما رأيته مذ قدوم زيد بالرفع والجر وهو على حذف زمان أي مذ زمن قدوم زيد، ويجوز وقوع أن وصلتها بعدها نحو ما رأيته مذ أن الله خلقني فيحكم على موضعها بما حكم به للفظ المصدر من رفع أو جر وهو على تقدير زمان أيضاً.

أما الثاني: فهو أن مذ ومنذ لا يجران إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر وأجاز المبرد أن يجرا مضمر الزمان نحو يوم الخميس ما رأيته منذه أو مذه ورد بأن العرب لم تقله.

الهمع 1/217

(2) من الظروف المبهمة التي تبني جوازاً لا وجوباً كل أسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى الجمل والمراد بالمبهمة ما لا يختص بوجه كحين ومدة ووقت وزمن وما يختص بوجود دون وجه كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية..

الهمع 1/218